التخطيط السياحي والتنمية في ليبيا
دراسة حالة إقليم الجبل الأخضر

السيدة
عـزيـــزة أحمــد حســـن
طالبة دكتوراه كلية الآداب
جامعة دمنهور

التخطيط السياحي والتنمية في ليبيا
دراسة حالة إقليم الجبل الأخضر

عزيزة أحمد حسن*

الملخص

يتناول البحث التخطيط السياحي مفهومه وأهدافه ومستوياته ومدى أهميته في مجال السياحة، مع دراسة تخطيط التنمية السياحية مفهومها وأهميتها وأهدافها وعرض أهم عناصرها في ليبيا عامةً وفي إقليم الجبل الأخضر بخاصة.

وتم دراسة حركة السياح في السنوات من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩، ومعرفة أهم العوامل المؤثرة بها سواء أكانت إيجابية أو سلبية، ومن خلال دراستها تم توقع أعداد السياح في السنوات القادمة لسنة ٢٠٢٥ في كل من ليبيا وإقليم الجبل الأخضر، بشرط توفر الأمن والاستقرار. وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج منها:

– بدأ الاهتمام بالسياحة والمواقع السياحية واضحا من خلال الخطط السياحية الموضوعة بعد عام ٢٠٠١، وهذا الاهتمام ظهر في حجم الخطط والاستثمارات السياحية، والتي استمر حتى عام ٢٠١٠ .

– بالرغم من ظهور تحسن على القطاع السياحي، فإن إعداد الخطط يتطلب ميزانية معتمدة لتنفيذ ما تم تخطيطه، ولكن رصد هذه الميزانيات كان غير مخططا ماليا، وهذا أثر فى تنفيذ المشروعات وساهم في ضعف أداء المرافق

* طالبة دكتوراه كلية الآداب جامعة دمنهور

السياحية بليبيا بصفة عامة وبإقليم الدراسة بصفة خاصة، بل أدى إلى عدم تنفيذها أو تختصر في عددها أو حجمها وذلك لحداثة ليبيا في هذا المجال.

– ظهور العديد من المشاكل السياسية التي أثرت في التنمية السياحية بالبلاد في السنوات الأخيرة، مما جعل هذه التنمية تتوقف تماما.

المقدمة:

إن التطور السريع الذي حدث في صناعة السياحة وظهور أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بإضافة إلى ظهور جوانب سلبية دعت إلى ضرورة إتباع المنهج العلمي عند التخطيط لهذه الصناعة، فهو ضرورة من ضرورات التنمية المستدامة الرشيدة.[١]

ويعد التخطيط السياحي من أهم أدوات التنمية السياحية المعاصرة، التي تهدف إلى زيادة الدخل القومي، وإلى تنمية حضارية شاملة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية كافة.

أن العشوائية والتلقائية في التنمية السياحية وضعف أو انعدام المنهج العلمي السليم المستخدم في التخطيط السياحي هو من أبرز الأسباب التي أدت إلى ضعف الحركة السياحية في البلدان النامية، لذا فإن السعي لوضع نهج علمي في التخطيط للسياحة على المستويات كافة، ضمن منهج وطني، إنما هي حلقة واحدة ضمن حلقات أخرى تضم باقي الوزارات والمؤسسات والشركات العامة والخاصة المرتبطة بقطاع السياحة، إضافة إلى

---

[1]– Poon . A .(١993) Tourism Technology and Comparative strategies, Bristol :Lcaper ,and Gard Ltd ,p59

المجتمعات المحلية المستقبلة للسياحة ضمن منظومة متكاملة تعمل جنباً إلى جنب في إطار التنمية السياحة المستدامة.

وليبيا غنية بالمواقع الأثرية، حيث تنتشر هذه المواقع على رقعة جغرافية ممتدة على غالبية الأراضي الليبية، كما أنها تزخر بمقومات طبيعية متعددة، لذا من الضروري وجود مخططات علمية حتى يمكن أن تقام عليها صناعة سياحية واستغلالها بطريقة علمية.

و تكمن أهمية البحث في زيادة الاهتمام العالمي بالتنمية السياحية والتخطيط السياحي لأهميته في زيادة الدخل القومي، لذلك جاءت أهمية إتباع سياسة تخطيطية علمية جيدة للمحافظة على البيئة الثقافية والاجتماعية والطبيعية والبيئية لبقائها واستمرارها.

إقليم الدراسة:

يقع إقليم الجبل الأخضر في الشمال الشرقي من الساحل الليبي يحده هضبة البطنان من الشرق، وشعبية بنغازي من الغرب، (شكل١) (من رأس التين في الشرق حتى توكرة في الغرب) والبحر المتوسط من الشمال وحوض سرت من الجنوب شمال منطقة أجدابيا (ما يعرف بالبلطات).

و يقع فلكياً بين خطي طول ٥٠ ً، ٢٠ ْ- ٢٢ ً ، ٢٣ ْ شرقاً، ودائرتي عرض ٤٣ ً ، ٣١ ْ- ٥٧ ً ، ٣٢ ْ شمالاً.

و يعد إقليم الدراسة أحد أقاليم ليبيا التي تمتلك إمكانيات سياحية متنوعة، وتنوع خصائصها الطبيعية، .

وتبلغ مساحة الجبل الأخضر ٢٠٠ ألف كيلومتر مربع، ويبلغ طول السلسلة الجبلية حوالي ٢٣٠ كم من منطقة توكرة في الغرب إلى خليج البمبة إلى الشرق من درنة عند رأس التين، وعرض السلسلة ٧٥ كم، وتبلغ أعلى

نقطة في الجبل حوالي ٨٨٠ مترا في منطقة سيدي الحمري جنوب البيضاء بحوالي ٨ كم.[١]

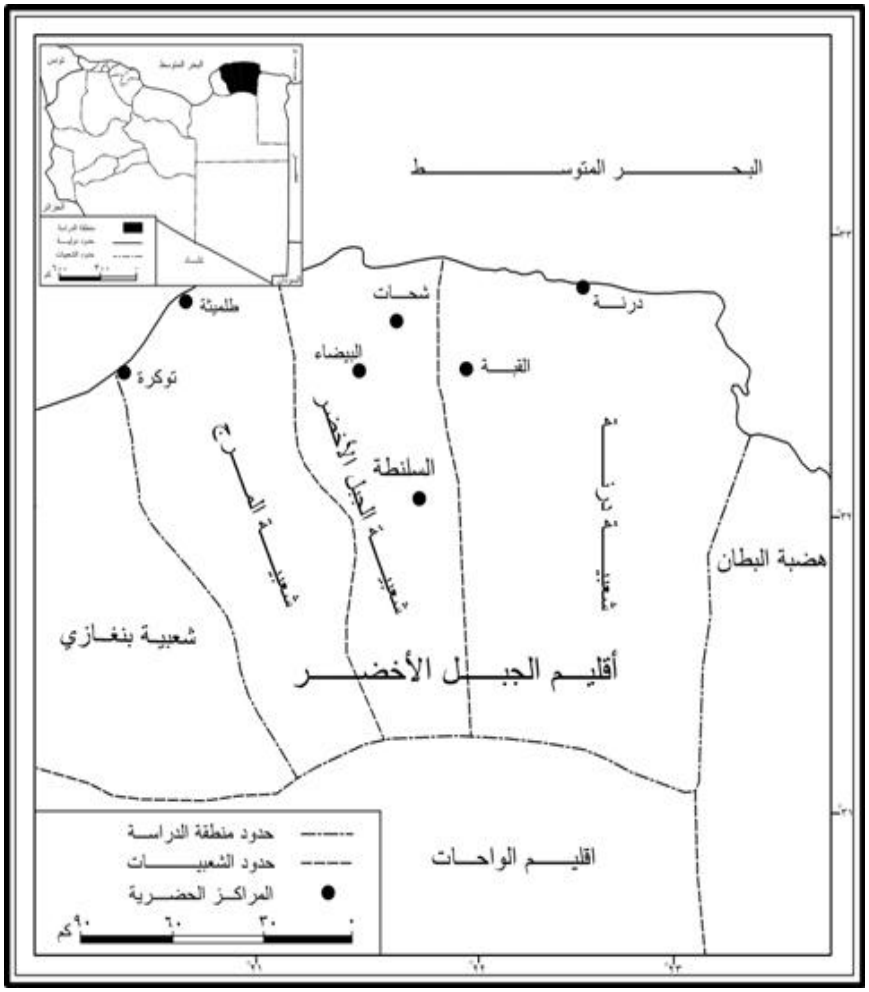

إعداد الطالبة

شكل (١) موقع إقليم الجبل الأخضر في ليبيا وتقسيماته الإدارية

[١]– محمد المهدوي (١٩٨٩)،جغرافية ليبيا البشرية، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ص ٣٦ .

الدراسات السابقة:

تتعدد الدراسات في التخطيط والتنمية السياحية منها دراسات:

- دراسة سعد سيف الدين الطيب(٢٠٠١) بعنوان" مقومات التنمية السياحية في ليبيا دراسة في جغرافية السياحة"، وتناول فيها تحليل المقومات السياحية في ليبيا ومعرفة مدى العلاقة بينهما وبين أنماط الطلب السياحي في مناطقه المختلفة، وكذلك الإلمام بخصائص هذا الطلب (الدولي والداخلي) والمشكلات التي تواجهه، وتناول الفصل الأول الجوانب النظرية لجغرافية السياحة، أما الفصل الثاني فقد ألقى الضوء على المقومات السياحية في ليبيا، وتناول الفصل الثالث حركة السياحة الدولية إلى ليبيا، أما الفصل الرابع فقد عالج حركة الطلب السياحي الداخلي. وأخيراً فقد خصص الفصل الخامس للرؤية المستقبلية لتنمية السياحة والتخطيط لها في ليبيا.[١]
- دراسة أمراجع محمد الهيلع (٢٠٠٢) بعنوان" أثر خطط التنمية المكانية على استغلال الموارد الزراعية، والرعوية، والسياحية بمنطقة الجبل الأخضر"، أوضحت أهم أسباب إعاقة برامج التنمية بليبيا، كما تضمنت تقييم لمستوى الاستغلال الأمثل للموارد السياحية في منطقة الجبل الأخضر.[٢]
- دراسة فتحية مفتاح العمامى (٢٠٠٥) بعنوان " التخطيط السياحي في ليبيا" حاولت من خلالها إعطاء صورة عن مكانة السياحة والتخطيط السياحي في عملية التنمية الاقتصادية في ليبيا، كما بينت الدراسة نقاط القوة والضعف في

---

[١]- سعد سيف الدين الطيب (٢٠٠١) مقومات التنمية السياحية في ليبيا دراسة في جغرافية السياحة، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة ، القاهرة .

[٢]- أمراجع محمد الهيلع (٢٠٠٢)، أثر خطط التنمية المكانية على استغلال الموارد الزراعية، والرعوية، والسياحية بمنطقة الجبل الأخضر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.

المخطط السياحي، ومعرفة الدور الذي تلعبه الجغرافية السياحية وانعكاس ذلك على عملية التخطيط، ومعرفة إذا ما كانت المقومات الطبيعية والبشرية تمثل عوامل جذب سياحي من عدمه في ليبيا.[١]

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى :

- التعرف على أهداف التخطيط السياحي في ليبيا عامة وإقليم الجبل الأخضر خاصة.
- التعرف على مفهوم التنمية السياحية وعناصرها وكيفية التغلب على مشكلاتها .

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الموضوعي أساسا، واستعانت بالأسلوبين الكمي والخرائطي لتوضيح الظاهرات الجغرافية قيد الدراسة.

وتركز الدراسة على المحاور الرئيسة التالية:

أولاً: التخطيط السياحي

تتعدد تعريفات التخطيط السياحي منها :

- إنه الإجراءات كافة المؤدية إلى وضع أهداف ممكنة التنفيذ من ناحية البيئة للوضع السياحي وعلى ضوء الموارد البشرية والمادية المتاحة وبالنظر للأولويات المقررة ويقتضي ذلك حصر موارد الدولة حتى يتم تحديد أهداف الخطة السياحية وتحقيق التنمية السياحية السريعة والمنظمة.[٢]

---

[١]– فتحية مفتاح العمامى (٢٠٠٥)، التخطيط السياحي في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافية، ،كلية الآداب، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.

[٢]–محمد الصيرفي (٢٠٠٩)، مهارات التخطيط السياحي، مكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص١١٤.

- إنه عملية منظمة لوضع ترتيبات مقدماً لمواجهة أحداث مستقبلية، وهو الأسلوب العلمي لمعالجة المشاكل، والتخطيط القائم على تحديد مسبق لما يجب عمله لتحقيق الأهداف المنشودة واتخاذ القرارات، إضافة إلى حصر المقومات المادية والبشرية وتحديد الأساليب المناسبة في ضوء المتغيرات البيئية المحيطة. وتحديد البدائل والفرص المتاحة لتحفيز الطلب على المنتجات السياحية والارتفاع بالمعدلات السياحية،[١] مع ملاحظة إن التخطيط السياحي يرتبط بكل ما تمتلك الدولة من موارد طبيعية وبشرية، واستغلالها الاستغلال الأمثل، كما أن التخطيط يمكن أن يوفر بدائل إذا ما حدث ضرر أو تغيير على بعض الموارد المتاحة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة، فهو أساس مهم في نجاح التنمية السياحية، كذلك يعمل على تطوير ملامح المكان الجمالية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، ويقلل من وقوع الأخطاء التي تقع في المشاريع السياحية غير المدروسة، لذا كان التخطيط السياحي ضروري قبل البدء في أي مشروع سياحي من أجل تحقيق الأهداف ورفع المستويات المكانية للتخطيط السياحي .

١- مستويات التخطيط السياحي:

هناك ثلاثة مستويات للتخطيط السياحي هي:

المستوى المحلي: وهو تعاون مشترك تسعى فيه الدول إلى تنشيط نوع معين من السياحة ويتكون قطاع السياحة من مجالات عديدة ومتنوعة يجب التعرف عليها وتخطيطها بأسلوب متكامل، خاصة في مستوى التخطيط المحلي فيجب الاهتمام بعامل السكان المحليين باعتبارهم محور التنمية. [٢]

---

[١]- محمد الخطيب (٢٠١١)،السياحة تحديد- تأثير- تخطيط ، دار النفائس ،بيروت ،ص٢٤٤

[٢]- رعد مجيد العاني (٢٠٠٨) ،تكنولوجيا التنظيم السياحي، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان :الأردن ، ص٢٢.

المستوى الوطني: وهو يشمل معظم الأحوال والدراسات التوجيهية على مستوى الدولة كلها وهو نقطة انطلاق للعمليات التخطيطية للمستويات الأخرى.

المستوى الإقليمي: يهدف إلى تخطيط إقليم أو موقع سياحي تتراوح مساحته ألاف الكيلومترات المربعة ويعبر عنه بالتخطيط الطبيعي[١]

ويتميز التخطيط بقدرته على الربط بين الأقاليم واهتمامه بهيكلية التنظيم السياحي الإقليمي، ويتعامل التخطيط مع الإقليم على إنه وحدة جغرافية.[٢]

٢ – أهداف التخطيط السياحي:

يسعى التخطيط السياحي لتحقيق العديد من الأهداف كما يلي:

أ . الأهداف العامة:

- ضمان حماية الموارد البيئية والموارد الطبيعية والمحافظة على التراث الحضاري في الدولة أو الإقليم السياحي.
- إرضاء السانح و أفراد المجتمع المحلي
- تطوير الإطار المؤسسي والهيكلي لقطاع السياحة.
- ضمان توفير مستوى عالي من الأمن والسلامة للسياح
- الترويج للإمكانيات والمنافع والفرص التجارية المتوفرة في الأسواق المحلية.[٣]

ب .الأهداف المحددة:

- إيجاد مناطق سياحية جديدة وتنمية المنتج السياحي المحلي.
- تفعيل مساهمة قطاع السياحة في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير فرص العمل ووظائف مناسبة للقوة العاملة الوطنية، وزيادة صافي الإيرادات من النقد الأجنبي.

---

[١] – فتحية العمامي(٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص٦٥.

[٢] –صلاح الدين عبد الوهاب(١٩٨٨)، تخطيط الموارد السياحية، دار الشعب، القاهرة، ص٥٨

[٣] – الهيئة العامة للسياحة(٢٠٠٨) المخطط العام للتنمية السياحية في ليبيا، طرابلس، ص٦.

- تطوير برامج التنمية البشرية.[1]

٣_ الخطط السياحية:

مرت السياحة في ليبيا بعدة مراحل على النحو التالي:

أ- مرحلة الخطط الشاملة

كانت آخر خطة وضعت في ليبيا هي الخطة الخماسية للتحول الاقتصادي والاجتماعي (١٩٨١-١٩٨٥) وركزت على الاستراتيجية العامة للخطة من ناحية ارتفاع عنصري الكفاءة وزيادة الإنتاج، وبسبب ضآلة المخصصات التي أعطيت للسياحة في الخطط التنموية فلقد عرجت هذه الخطط على السياحة بشكل بسيط، وجاءت ميزانية السياحة كأحد بنود قطاع الاقتصاد الوطني.

مرحلة الميزانيات التسييرية:

تتخذ الفترة من (١٩٨٦-١٩٩٦) أسلوبا جديدا للهيكلية الاقتصادية من خلال الميزانيات التسييرية، في هذه المرحلة لم يعط أي اهتمام للتنمية السياحية، حيث بقى قطاع السياحة تابع لقطاع الاقتصاد، وتصل نسبته من قطاع الاقتصاد ٤٪، وهذه النسبة لا يمكن أن تحقق تنمية سياحية في بلاد واسعة ومترامية الأطراف مثل ليبيا.[2]

ومن خلال السنوات العشر من الميزانيات التسييرية لوحظ أن أسلوب الميزانيات التسييرية غير قادر على مواجهة الأزمات المعتمدة على الاقتصاد، ويتضح أن التخطيط ضروري لمثل هذه الحالات.

مرحلة بعد سنة ١٩٩٦:

---

[1]-فؤادة البكري(٢٠٠٤)، التنمية السياحية في مصر والعالم العربي، عالم الكتاب، القاهرة،ص١٢٨

[2]- فتحية العمامي، مرجع سابق، ص ١٨٧-١٩١.

تم فصل قطاع السياحة عن قطاع الاقتصاد وبدأت له مخصصاته، وبدأ التطور النسبي يظهر على قطاع السياحة والارتفاع المستمر في مخصصاته، ففي عام ٢٠٠٠ بلغ نصيب التنمية السياحية من الميزانية العامة نحو ١٠,١٦مليون دينار ليبي، وتوالت الميزانيات في الارتفاع لتصل أعلاها سنة ٢٠٠٤، إذ بلغت ١٥مليون، يرجع ذلك إلى ارتفاع مخصصات الميزانية العامة للدولة، وفق ما جاء في تقارير الهيئة العامة للسياحة (جدول١).

جدول(١) مخصصات السياحة من الميزانية العامة بليبيا في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٨

(مليون دينار ليبي)

السنة	المخصصات المالية بالمليون
١٩٩٦	٣,٠
٢٠٠٠	١٠,١٦
٢٠٠٤	١٥,٨٥
٢٠٠٨	١٥,٤٥

المصدر: الهيئة العامة للسياحة، بيانات غير منشورة طرابلس، ليبيا .

وقد أصبحت السياحة تأخذ أبعادها وواقعها التنموي، حيث قامت هذه الأمانة بدراسات وأبحاث مختلفة، وكذلك تخريط للمواقع السياحية والأثرية والخدمية ضمن خطط استراتيجية، وذلك من منطلق أن صناعة السياحة لم تعد مجرد ترفيه في نظر الكثيرين، بل تعدت ذلك، ففي السنوات الأخيرة بدأ النشاط السياحي يظهر على الساحة من بين القطاعات الأخرى، حيث تعاقدت أمانة السياحة (التي تحولت إلى هيئة) عام ٢٠٠٨ مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة العالمية للسياحة والمكتب الوطني الاستشاري لإعداد مشروع المخطط العام للتنمية السياحية بليبيا، وقد شارك خبراء ليبيون وعرب في دراسات المخطط السياحي ضمن فريق خبراء المنظمة، وأعدت دراسة للمخطط السياحي في ليبيا (١٩٩٩- ٢٠١٨) وهو مخطط طويل المدى.

ب- القطاعات السياحية:

هناك العديد من القطاعات التي تعمل على تحقيق التنمية السياحية، ويضفي تعدد الأدوار بين القطاع العام، والخاص تطورا كبيرا في قطاع السياحة ويخلق الروح التنافسية بين القطاعين في هيكلية منظمة قانونيا.

ـ القطاع العام

يعد أثر القطاع العام في تنمية السياحة رئيساً ومهماً في وضع وتنفيذ خطط واستراتيجيات التنمية، خاصة في بدايتها، وتأتي هذه الأهمية لوجود تحديات كبيرة مع نمو القطاع وضعف الإمكانيات، ويختص القطاع العام بالمهام الآتية:

- خلق مناخ مناسب للسياحة بتنفيذ السياسات والخطط العامة.
- إدارة منافذ دخول وخروج السياح وتنظيمها.
- توفير البنية التحتية مرافق السياحية.
- توفير التعليم والتدريب والبحث العلمي شاملا مجالات السياح .
- توفير الأمن والحماية والسلامة، وكذلك توفير الرعاية الصحية شاملة السياح ، ونظرا للمنافسة القوية في مجال السياحة فإن الاستثمار السياحي يتطلب تمويلا ضخما من القطاع العام، سواء بشكل مستقل أو مشترك مع القطاع الخاص

- القطاع الخاص:

يعد القطاع الخاص أحد روافد تطوير السياحة وعملية التنمية، لما يتمتع به من خبرة تشغيلية وكفاءة وموارد استثمارية وقدرة تنافسية، فدوره مكمل لدور القطاع العام، حيث شجعت الدولة في السنوات الأخيرة سياسة القطاع الخاص ، بتقديم المساعدات مثل إعطاء القروض وفتح الاعتمادات والتسهيلات المالية تشجيعا للاستثمار السياحي، وذلك لإدراك الدولة مدى أهمية هذا القطاع في الدخل القومي، لو استثمر بشكل جيد، فقد تطورت مخصصات القطاع الخاص في الاستثمار السياحي من ١١,٦ مليون دينار

ليبي سنة ٢٠٠٠ إلى حوالي ٤٢,٥ مليون دينار ليبي سنة ٢٠٠٨، وهذا يدل على تبني القطاع الخاص عدة مشاريع سياحية وإن كانت بسيطة ، ونتج عن ذلك ظهور المكاتب والشركات السياحية في كثير من المدن،[١] وإن لم تصل إلى المطلوب منها حتى الآن، وعلى الرغم من هذا الظهور، فإن الدولة لم تعطي هذا القطاع كافة الصلاحيات حتى يستطيع التحرك بحرية ،حيث قننت ظهوره وصلاحياته.

ولتفعيل هذا القطاع يستلزم خلق مناخ استثماري مناسب، ويمكن توفيره من خلال تيسير الإجراءات المنظمة لعملية الاستثمار السياحي، ثم توفير المعلومات والبيانات اللازمة، ويمكن أن يشارك القطاع الخاص في وضع الخطط والسياسات التنموية وتقديم الحلول والمشورة وكذلك يمكن أن يسهم في حماية المنتج السياحي وتسويقه.

يلاحظ أن قطاع السياحة سجل أعلى نسب من الفرص الاستثمارية في ليبيا عام ٢٠٠٧ بمشاركة القطاع الخاص، وقد بلغ عدد المشروعات السياحية التي دخلت حيز التشغيل ٣٥ مشروعاً لسنة ٢٠٠٧، وقدرت نسبة إسهام القطاع السياحي بنحو ٤٤٪ من حجم الاستثمارات في المشروعات التي دخلت حيز التشغيل، وكان نصيب إقليم الدراسة حوالي ٤٪، حيث بدأ التركيز على الإقليم بشكل واضح في السنوات الأخيرة، أما بالنسبة للمشاريع السياحية تحت التنفيذ، فقد بلغ عددها ١٩ مشروعاً، وقدرت نسبة مشاريع القطاع السياحي من جملة المشاريع الاستثمارية بنسبة ٤٣٪ ، وهي تأتي في المرتبة الثانية من حجم الاستثمارات، إضافة إلى توفر٥٨ مشروعاً تحت التأسيس (جدول ٢).

---

[١]– تقرير هيئة تشجيع «الاستثمار الأجنبي والمحلي وعوائده على الاقتصاد الوطني(٢٠٠٩)، الهيئة العامة للسياحة، طرابلس.

بالرغم من ضآلة المشروعات، فإنها تعد بداية يستطيع المستثمر يبني ثقته بقطاع السياحة حتى يدخل في مشاريع أكبر، إلا أن المشاريع التي تحت التنفيذ لم تنتهي، وتوقف العمل بها، وينطبق الحال على المشاريع التي تحت التأسيس بعد سنة ٢٠١١.

جدول (٢) فرص الاستثمار السياحي في ليبيا عام ٢٠٠٨

	المشروع	عدد المشاريع الاستثمارية السياحية	نسبة مساهمة القطاع الخاص ٪	نسبة مساهمة القطاع العام٪	نسبة المشاريع في إقليم الدراسة ٪
١	دخل حيز التشغيل	٣٥	٥٦	٤٤	٤
٢	تحت التنفيذ	١٩	٥٧	٤٣	٣
٣	تحت التأسيس	٥٨	٥٧	٤٣	٥

المصدر: هيئة تشجيع الاستثمار الأجنبي و المحلي وعوائده على الاقتصاد الوطني، طرابلس.

ج- تقييم المخطط السياحي :

ظهرت دراسات وخطة للتنمية السياحية في ليبيا، تستهدف صيانة وتحسين البيئة، والمحافظة على مواردها الطبيعية والتاريخية، إلى جانب المحافظة على الإرث الحضاري والعادات والتقاليد، أي ما يعرف بالتنمية المستدامة.

ونظرا لحداثة هذا القطاع فمازال يحتاج إلى عدة سنوات لتوضع الخريطة السياحية بليبيا مكانها اللائق بالسوق السياحي العالمي، ومازال القطاع يعاني من عدة مشاكل، من أهمها:

- لم ينفذ من الخطط والمشاريع إلا القليل، حيث اقتصرت على صيانة المشاريع القديمة فيها، فلا يكاد البدء فيها حتى توقفت في السنوات الأخيرة، وبقت البرامج والخطط على الورق دون الظهور إلى أرض الواقع.
- كان الاعتماد الأكبر على المستثمرين في تنفيذ المخطط السياحي، بينما مازالت مساهمتهم بسيطة لا ترتقي إلى المستوى المطلوب، فمازالوا متخوفين من الاستثمار في ليبيا وذلك لعدة أسباب منها:

- الخوف من سياسة البلاد المتبعة، مثل عدم ثبات القوانين، بالرغم من إعطاء الدولة التسهيلات المالية تشجيعا للاستثمار السياحي الخاص في السنوات الأخيرة من العقد الأول من هذا القرن.
- مازال قطاع السياحة في بداياته لا يشجع المستثمر، وعدم وجود استثمارات كبيرة للقطاع الخاص في إقليم الدراسة والبلاد بصفة عامة.
- لم يكن دور القطاع الخاص واضح في إقليم الدراسة حيث مازال المستثمرين يعتبروها منطقة نائية ويفضلون الاستثمار في المدن الكبرى مثل طرابلس وبنغازي حتى وإن كان هذا المستثمر أبن هذه المنطقة، واقتصر الاستثمار في المنطقة على بعض المطاعم والمقاهي والفنادق الصغيرة غير المصنفة.
- ما ينفذ من مخصصات إقليم الدراسة لا يتجاوز ١٠٪ مما خصص لها من مشروعات، كذلك فإن إمكانية استقبال السياح ممثلة في مرافق الإيواء والخدمات المصاحبة لازالت محدودة من الناحيتين العدد والكفاءة.

ثانيا : التنمية السياحية

تأخذ تنمية السياحة طابع التصنيع المتكامل الذي يعني إقامة مراكز سياحية Tourist Complexes تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها

السائح أثناء إقامته بها وبالشكل الذي يتلائم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السياح[١] .

وتعد التنمية السياحية محرك أساسي للتنمية الاقتصادية لكثير من الدول، وذلك بما تحقق من دعم وتوازن ميزان المدفوعات.[٢]

١- أهمية التنمية السياحية:

يمكن حصرها في فيما يلي:

- سرعة تحقيق عائد من المشروعات السياحية.
- تشغيل الكثير من الأيدي العاملة.
- إيجاد أسواق استهلاكية وتحقيق الفائدة الاقتصادية والاجتماعية.

٢- أهداف التنمية السياحية:

وتختلف أهداف التنمية السياحية من دولة إلى أخرى، ومن وقت لآخر، ويمكن تقسيم أهداف التنمية السياحية إلى قسمين:

أ- أهداف عامة:

- أن تكون أهدافا واقعية (Realistic) أي من الممكن تحقيقها على أرض الواقع بحسب الموارد المتاحة .
- أن تكون أهدافا شاملة (Comprehensive) أي تتصف بالشمولية
- أن تكون أهدافا مرنة (Flexible) لتكون لها القدرة على مواجهة أي طارئ.

ب-أهداف محددة:

وهي أكثر تخصيص وتفصيل من الأهداف العامة، ويتم تحديدها حسب الأولوية والأهمية مثل:

---

[١]-منال شوقي، (٢٠١١)،جغرافية السياحية، دار الوفاء للنشر والطباعة، الإسكندرية، ص١١.

[2]_John Lea,(1988): Tourism and Development in the third World,(N.Y: Routlege chapman and Hall, Inc) p.38

- **أهداف اقتصادية:**

- تحقيق التنمية الإقليمية بعيدة عن المركزية.
- توفير البنية الأساسية والتحتية للإقليم.
- خلق فرص عمل جديدة .
- تنوع الدخل وزيادته.

- **أهداف اجتماعية:**

- الوصول إلى أكبر عدد من السياح، وتطوير العلاقات بين الشعوب.
- إشباع الرغبات والحاجات لسياح الأجانب والمحلين.[١]
- تطوير السياحة المحلية وزيادة أعداد السياح المحليين.
- التعريف بالبلاد عالميا تحسين صورتها إخراج المجتمعات المعزولة بإشراكها في عملية التنمية.

٣- إمكانات التنمية السياحية في إقليم الجبل الأخضر:

أ- **مواقع الجذب السياحي:**

تتناسب شدة الجذب مع حالة المواقع وقيمته التاريخية والطبيعية والجغرافية، ويعد محيط الموقع جزء مهم منه، وتعد الموارد السياحية باختلافها متجددة ومستدامة ولا تحتاج إلا لجهد بسيط ، لذلك فإن موقع الجذب يمثل حجر الأساس في أنشطة التنمية السياحية والتي تتمثل في الآتية:

- حصر مواقع الجذب السياحي وتنقسم إلى الموارد الطبيعية (أودية ،غابات، شواطئ، جبال، نباتات وحيوانات برية)، الحضارية والبشرية (المدن الأثرية والتاريخية، موارد سياحية وعلاجية ودينية، ومنتزهات، ومحميات وتصنيفها) وتقييم حالتها ووضع خطة عمل لحمايتها.

[١]- عبير أحمد عطية،(١٩٨٧)، الجغرافية السياحية، مطابع المنوفية، مصر، ص١١

- إعادة تأهيل ونظافة وتحسين وتنمية مواقع الجذب مع إعطاء الأولوية لمباني المدن التاريخية والأثرية لوضع الحد من تدهورها.
- التسجيل محليا وعالميا للمواقع التاريخية غير المسجلة لدى المنظمات المختصة، حتى يتم التعريف بها وحمايتها.

يمكن تقسيم مناطق الجذب السياحي في ليبيا إلى عدد من الدوائر الثقافية البيئية إلى:

- الدوائر الثقافية البيئية الصحراوية، وتشمل الرمال البحيرات والواحات .
- الدوائر الثقافية البيئية الساحلية، تشمل الخط الساحلي والتي يقع به المراكز التالية طلميثة، سوسة، رأس الهلال، درنة.
- الدوائر الثقافية البيئية الجبلية[1]، وتشمل المدن والمنتزهات في الجبل الأخضر مثل مدينة البيضاء ومدينة شحات ومنتزه وادي الكوف ومدينة المرج.

مواقع المناطق المستهدف تأهيلها سياحيا:

إن أهم المناطق المستهدف تأهيلها سياحيا في ليبيا خلال الفترة من ٢٠٠٩ –٢٠١٣، مقسمة إلى أربع مناطق وهي المنطقة الغربية والوسطى والشرقية والجنوبية. (الجدول٣).

[1]– الهيئة العامة للسياحة المرحلة٢، مرجع سابق، من ص ٤٥إلى ٥٠

جدول(٣) مواقع الجذب السياحي المستهدف إعادة تأهيلها في ليبيا في الفترة٢٠٠٩-٢٠١٣

المنطقة الغربية	المنطقة الوسطى	المنطقة الشرقية	المنطقة الجنوبية
صبراته	هون	يوسيبرنديس	غات
طرابلس القديمة قوس ماركوس	سوكنة	طلميثة	البركة
قرقارش تخوم طرابلس	ودان	شحات	المقابر الجرمنتية
سلين _ لبدة	جالو	معبد القديس مرقص	جرمة
قصر دوغة والكنيسة الخظراء	الفقهاء	الجغبوب	زويلة القديمة والقلعة
قرزة	قصور حسان	درنة القديمة	القديمة مرزق
الدارات البحرية تاجورا	مدينة سلطان	الكهوف	قبعة براك ونزريك
مقبرة مترا	القصر الفاطم	توكرة	اهرامات
المدن القديمة في الجبل الغربي		قلعة قيقب	قصر لاركو
درج – غدامس		سوسة	قلعة سبها

المصدر: مصلحة التخطيط العمراني، مشروع تحديد المخطط العام للتنمية السياحية في ليبيا، المرحلة في المخطط الخماسي٢٠٠٩-٢٠١٣ف مكتب الجامعة للاستشارات الهندسية، طرابلس، ٢٠٠٨،ص١٧.

ويبين (جدول ٤) التوزيع المكاني لمواقع المستهدف تأهيلها سياحيا في إقليم الدراسة وتشمل مواقع طبيعية مثل الكهوف والينابيع، وأخرى أثرية ساحلية مثل سوسة وتوكرة وطلميثة، وداخلية مثل شحات وقصر ليبيا، إلى جانب مواقع حضارية مثل مدينة درنة القديمة والمرج القديم، وما تحتويه من تراث.

جدول (٤) مواقع الجذب السياحي المستهدف إعادة تأهيلها في إقليم الجبل الأخضر في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣

شعبية درنة	شعبية الجبل الأخضر	شعبية المرج
درنة القديمة	المدينة الأثرية بشحات	المدينة الأثرية بطلميثة
شواطئ	المدينة الأثرية بسوسة	المدينة الأثرية بتوكرة
غابات- ينابيع	الكهوف- ينابيع-غابات	قلعة قيقب
	معبد القديس مرقص	المرج القديم

إعداد الطالبة: بالاعتماد على الجدول (٣)

مواقع المناطق المخططة والمحددة سياحيا:

يبين (جدول٥) المناطق التي تم تخطيطها، وكذلك المناطق التي تم تحديدها سياحيا حتى نهاية سنة ٢٠٠٩ في إقليم الدراسة، حيث بلغت أعداد المواقع المخططة وحصر المواقع السياحية بها إلى حوالي١٥ موقعا مخطط، بمسافة **١٢٥١** هكتارا مربع، وهي متفرقة على كامل الإقليم .

جدول(٥) أعداد المناطق المخططة والمحددة سياحي ومساحتها في إقليم الدراسة لسنة ٢٠٠٩

(المساحة بالهكتار)

الشعبية	المناطق مخططة			مناطق محدد سياحيا		
	عدد المواقع	المساحة/هكتار	٪	عدد المواقع	المساحة/ هكتار	٪
المرج	٣	٥٤	٥	٥	٢	٠,٥
الجبل الأخضر	٣	٤٦٩	٣٧	٥	٥٨٩	٩٩,٠
درنة	٤	٧٢٨	٥٨	٩	٢	٠,٥
الجملة	١٠	١٢٥١	١٠٠	١٩	٥٩٣	١٠٠

المصدر: الهيئة العامة للسياحة والصناعات التقليدية، مركز المعلومات والإحصاء السياحي، التقرير السنوي للإحصاء للعام ٢٠٠٩ ، طرابلس.

ووصلت المناطق المحددة سياحيا إلى ١٩ موقعا، بمساحة حوالي٥٩٣ هكتار، يقع ٩٩٪ منها في شعبية الجبل الأخضر، ويدل هذا على أن الإقليم ذا مخزون سياحي لا باس به يمكن الاستفادة منه سياحيا لو أحسن استغلاله .

وبناءً على ما سبق يتبين الاهتمام الواضح بالإقليم من حيث التأهيل والتخريط السياحي وإن ما يتم عمله فيه فعلا يوضح مدى هذا الاهتمام، إلا أن كل ذلك توقف تماما فقد رجعت الأمور من نقطة البداية، بل حتى المشاريع التي تحت التنفيذ توقفت في مراحلها المختلفة.

ب-منشآت الإيواء السياحي:

من إمكانات التنمية السياحية المهمة هي أماكن الإقامة أو الإيواء السياحي، والذي يتمثل في الفنادق والموتيلات وغيرها.

يوجد حاليا ٢٢ مرفق إيواء في إقليم الدراسة، وقد تبين من التقييم الحالي وجود عجز كبير في هذه المرافق، خاصة المصنفة سياحيا، لذلك بات مهما تقدير العجز في السعة الاستيعابية للمرافق بتقدير نمو الطلب والقدرة على إنشاء مرافق جديدة لسد هذا العجز. ولقد قسمت ليبيا إلى خمس مناطق تعكس إلى حد كبير المزايا الجغرافية والثقافية والتاريخية وتشكل هذه المناطق النواه لتطوير مشاريع التنمية السياحية، حيث استهدفت الخطة عدد ٥٠ ألف غرفة موزعة عليها كمرحلة أولى، (جدول ٦) .

جدول(٦) المناطق أقاليم مؤهلة لتطوير مشاريع التنمية السياحية(ألف غرفة)

المنطقـة	عدد الغرف
طرابلس إلى زليطن	٢٠
تليل إلى ابوكماش	١٠
توكرة إلى البردي	١٥
بويرات الحسون	٣
غدامس، غات، اوباري	٢
الجملة	٥٠

المصدر: الهيئة العامة للسياحة والصناعات التقليدية مرحلة٢، ٢٠٠٨، ص٥٣.

يتبين مدى حاجة المناطق السياحية إلى مرافق الإيواء ، ويتركز الطلب على الفنادق في معظم المناطق السياحية في البلاد، والتي من ضمنها إقليم الدراسة والتي تقع ضمن المنطقة الثالثة، وهي من توكرة إلى البردي، حيث تغطي ثلاثة أرباع مساحة المنطقة الثالثة، خصص لها نحو ١٥ ألف غرفة.

التوزيع المكاني لمرافق الإيواء المقترحة بالإقليم:

توزع مرافق الإيواء في مشروع تحديث التنمية السياحية وفق المعدل الطلب عليها في إقليم الجبل الأخضر كما يلي:

- إنشاء ٦ فنادق ما بين فاخرة، ومتوسطة الجودة في كل من شحات والبيضاء والقبة وسوسة ورأس الهلال، بقدرة استيعابية حوالي ألف غرفة، إلى جانب إنشاء عدد من القرى السياحية في كل من رأس التين، وخليج بمباه، التميمي، أبو الفرايس، رأس الحمامة بسعة ألفين مقصورة "شاليه".
- إنشاء منتجع سياحي متكامل غرب سوسة بقدرة استيعابية ١٠٠ مقصورة مع فندق بقدرة استيعابية ٤٠ غرفة، ومنتجع آخر في شواطئ قصر ليبيا بقدرة استيعابية ١٠٠ مقصورة.
- إنشاء موتيل في كل من غابة وادي الكوف، وغابة شحات وغابة سلنطة، بقدرة استيعابية ٦٠ غرفة مع محطة وقود وخدمات طريق في غابة وادي الكوف.
- مناطق خدمات سياحية في كل من أثار شحات وسوسة وقصر ليبيا وتشمل مقاهي ومطاعم ومكاتب معلومات سياحية ومحال لبيع الصناعات التقليدية والتذكارات والهدايا.
- إنشاء مركز خدمات الغوص في رأس عامر، يشمل ٤٠ مقصورة ورصيف بحري ومخازن وتسهيلات الغوص.
- محميات في كل من وادي الهمسة وعلى الحافة الجبلية في رأس الهلال ووادي الكوف بقدرة استيعابية ألف مقصور.

- إنشاء مصايف مفتوحة في المواقع بين القرى السياحية على امتداد الشاطئ.[١]

ويعد هذا العدد من الغرف كاف كمرحلة أولى من الخطط السياحية بالنظر إلى موقع الإقليم سياحيا من بين أقاليم الدولة السياحية الأخرى .

ج- النقل

يعد النقل بجميع أنواعه أحد العوامل المهمة لتدعيم تنمية السياحة من خلال ربط أجزاء المنطقة المقصودة ببعضها البعض، ويسهم النقل في زيادة النشاط السياحي.[٢]

ويشمل النقل مرافق البنية الأساسية من طرق وموانئ ومطارات، وما يتم إنتاجه من خدمات النقل باستخدام هذه المرافق عبر وسائل النقل المختلفة، وفي مجال السياحة يأتي النقل البري في المرتبة الأولى من حيث الأهمية ، وينتقل القسم الأكبر من السائحين عن طريق النقل البري الذي يحقق لهم فرصة التعرف بشكل أفضل على أكثر من موقع سياحي في الرحلة السياحية الواحدة.[٣]

وتتمتع ليبيا وإقليم الدراسة بشبكة نقل يمكن أن تسهم في زيادة النشاط السياحي، خاصة النقل البري فهو يربط التجمعات السكانية ببعضها البعض.
ونظرا لأهمية هذه الطرق في التنمية السياحية فقد أخذ هذا القطاع جانب من الاهتمام في مخطط التنمية السياحية على النحو التالي:

---

[١]- الهيئة العامة للسياحة، المرحلة ٣، مرجع سابق، ص١٦.

[٢]- أيمن عبد المطلب التمامي، التحليل الجغرافي لشبكة الطرق المرصوفة وأثرها على التنمية السياحية في شمال سيناء(٢٠١٠)،بحث بالمؤتمر الجغرافي السنوي الدورة ١٢،الأسكندرية ، ص١٣٩.

[٣]- كمال عبد القادر ولي (١٩٨٦) ، أثر المواصلات على السياحة في الوطن العربي، مجلة النقل البري، تصدر عن وزارة النقل والمواصلات، العدد ١٠، صنعاء.

- صيانة الطرق الرئيسة التي تربط مناطق ليبيا مع بعضها البعض مثل الطريق الرئيس الجبلي والطريق الدولي الساحلي.
- استكمال مشروع ربط منطقة المخيلي بالطريق الصحراوي الدولي.
- إنشاء بعض الطرق لربط مناطق الإقليم مع بعضها البعض بأقصر مسافة ممكنة.

أما في مجال المطارات والموانئ فقد جاء في المخطط تطوير كل من مطار الابرق ومرتوبة وتوفير خدمات متكاملة للمسافرين، والاهتمام بميناء درنة وإنشاء محطة ركاب للميناء، وأيضا تشجيع إنشاء موانئ خاصة لليخوت والقوارب السياحية ، وربط كل من الموانئ والمطارات بشبكة طرق برية جيدة مع مدن وقرى بإقليم الدراسة.[١]

مما سبق أن الاهتمام بالسياحة والمواقع السياحية ومراكز الإيواء والنقل بدأ واضحا من خلال الخطط السياحية، خاصة في السنوات الأخيرة، وبشكل جيد ولقد أخذ إقليم الدراسة حقه في التخطيط والاهتمام.

وهنا يقتضي الأمر تنفيذ الاستثمارات وتجهيزها حتى تستقبل عدد متزايد من السياح، ويكون الإقليم مؤهل سياحيا، ولكن أغلب هذه المخططات لم ينفذ منها شيئ، فهي عبارة عن مقترحات لم تصل لمرحلة التنفيذ، ومما سبق يلاحظ إن هذه الخطط وضعت في السنوات الأخيرة من العقد الماضي، وهذا يعني أنها لم يتوفر لها الوقت الكاف لتنفيذها، بسبب الأحداث الجارية، ولو استمرت لأعطت ثمارها خلال هذه السنوات، إلا أنه ما تمر به البلاد من ظروف صعبة أوقفت تلك المشاريع السياحية، بل أوقفت كل التطورات والخطط في البلاد وليس في إقليم الدراسة فحسب.

---

[١]- مصلحة التخطيط العمراني للشعبيات (٢٠٠٥)، مشروع إعداد المخططات الجيل الثالث للتنمية السياحية (٢٠٠٠ – ٢٠٢٥) النطاق السياحي الجبل الأخضر، بنغازي ، ص١١.

ثالثاً: توقعات نمو السوق السياحي

يتطلب التخطيط بشكل صحيح تقدير أعداد السياح المتوقع قدومهم في المستقبل على أساس بيانات صحيحة ما أمكن.

وتعد البيانات السياحية بشأن أعداد السياح وخصائصهم قليلة جدا، إذ لا تتوفر بيانات إحصائية، وخاصة حول السياح المحليين، فنظرا لتغير تبعية قطاع السياحة بين القطاعات أثر ذلك في تشتت المعلومات، مما جعل من الصعب الحصول عليها، فلا تجد بيانات لأكثر من عشر سنوات مضت، وفي بعض الأوقات فإن السياح المحليين لا يخضعون للتسجيل أصلا.

١-واقع حركة السياح في ليبيا:

يمكن تحديد ثلاث مراحل لحركة السياح الوافدين إلى ليبيا على النحو التالي:

أ- حركة ما قبل سنة ٢٠٠٠

لم يكون السياح يأتوا بأعداد كبيرة أو يمكن أن يقال إن قطاع السياحة له مكانة يسهم بها في الدخل القومي، خاصة في عقد التسعينات، حيث كانت البلاد تحت الحصار الغربي والحظر الجوي، إلى جانب صعوبة الحصول على التأشيرة، كل هذا حد من قدوم السياح ، إلا أن هذه الظروف قد تحسنت بعد إزالة الحصار ورفع الحظر الجوي وتحسين صورة البلاد لدى مواطني السوق السياحي الدولي .

ب- حركة السياح خلال الفترة ٢٠٠٠، ٢٠٠٦

زاد عدد السياح بجميع فئاتهم بمعدلات كبيرة نسبيا خلال ٢٠٠٠-٢٠٠٦ بسبب تحسن المناخ السياحي محليا وعالميا، من ٥٨ ألف سائح تقريبا سنة ٢٠٠٠ إلى ١٧٠ ألف سائح في ٢٠٠٦ بمعدل نمو سنوي مركب يقدر بحوالي ١٢٪ ، وهو مؤسس على تحقيق تحسن تدريجي في السعة الاستيعابية، يرتكز هذا التوجه على قيام صناعة سياحة قوية مدعومة.

ج-حركة السياح من ٢٠٠٧-٢٠٠٩

انخفضت نسبة السياح سنة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وفقا للإحصاءات الرسمية لتصل إلى أدناها سنة ٢٠٠٨ وهو ٨٤٢٣٦ سائح (جدول ٧)، وذلك بعد اتخاذ السلطات الليبية عدة إجراءات والتي كانت سببا في نقص عدد السياح التي من أهمها هو تعريب المعلومات الرئيسة في جواز السفر الأجانب[١]، هذه الاستجابة السلبية السريعة تعكس مدى حساسية هذا القطاع، ثم تعود إلى النمو من جديد في سنتين ٢٠٠٩ ،٢٠١٠، وذلك بعد إلغاء الإجراءات السابق ذكرها، ولكن تعود للاختفاء شبه التام سنة ٢٠١١، وسبب ذلك حالة الحرب التي دارت في أغلب الأرض الليبية، فاستمر انعدام قدوم السياح إلى البلاد في سنة ٢٠١٥.

جدول (٧) عدد السياح القادمين إلى ليبيا خلال الفترة من٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ (سائح)

السنة	السياح الأجانب	عدد الزوار	الجملة
٢٠٠٠	٢٩٣٠٢	٢٩٣٠٢	٥٨٦٠٤
٢٠٠١	٢٠٣٣٩	٢٠٣٣٩	٤٠٦٧٨
٢٠٠٢	٢٠٠٧٥	٢١٠٧٥	٤١١٥٠
٢٠٠٣	٢٣٠٢٩	٢٣٠٣٠	٤٦٠٥٩
٢٠٠٤	٤٢٦٣٨	٤٣٦٤٠	٨٦٢٧٨
٢٠٠٥	٨١٣١٩	٨١٣٢٠	١٦٢٦٣٩
٢٠٠٦	١٢٥٤٨٠	٤٥٤٨٠	١٧٠٩٦٠
٢٠٠٧	١٠٥٩٩٧	٤٥٩٩٧	١٥١٩٨٩
٢٠٠٨	٤٢١١٨	٤٢١١٨	٨٤٢٣٦
٢٠٠٩	٣٥٦٩٢	٤٩٥٩٤	٨٥٢٨٦

المصدر: الهيئة العامة للسياحة، مركز المعلومات والإحصاء السياحي، تقارير غير منشور، ٢٠١٠.

[١]-الهيئة العامة للسياحة (٢٠١٠) ،مركز المعلومات والإحصاء السياحي، تقرير حول أعداد السياح القادمون، طرابلس.

وبناء على ما سبق فإن توجهات نمو عدد السياح الأجانب في ليبيا يتوقع أن يتجه وفق أحد التوجهين اللذين يمثلان معا التطور من ضمن التطورات المقترحة في المخطط السياحي العام. وذلك في حالة استقرار البلاد ورجوع أمنها مثلما كانت عليه قبل سنة ٢٠١١، ومن أسباب توقع رجوع السياح إلى المعدلات السابقة، خلال سنوات قليل بعد حل مشكلات البلاد التي مرت بها في التسعينيات.

٢-توقع نمو السياح:

التوجه الأول : يرتكز على قيام صناعة سياحة قوية مدعومة رسميا وتكون قادرة على توفير متطلبات تنمية القطاع والنمو السريع في متطلبات السياحة دون قيود وهو يعكس نمو متسارع تمثله السنوات ٢٠٠٢- ٢٠٠٦.

التوجه الثاني: أن يستمر معدل النمو الحالي مع مراعاة المحددات القائمة والشروط الموضوعة من قبل الدولة والتي تتمثل في ٢٠٠٧ حتى منتصف ٢٠٠٨، والتي كانت سبب في انخفاض السياح.

أ- نمو أعداد السياح وفق التوجه الأول:

بحساب معدل النمو خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٦ فقد قدر للتوجه الأول بأنه عال، وقد قدر معدل النمو لهذا التوجه انطلاقا من معدلات النمو المسجلة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، باعتبارها تمثل نموا متزايد يعكس تطور السياحة غير المقيدة، حيث أن خلالها لم تضع أي شروط أو قيود على السياح، وهذا يوضح إن عدد السياح تحدده عوامل خارجية (السوق المصدر) وليس عوامل داخلية فحسب، وكان نمو السياح الأجانب والزوار والسياح المحليين على التوالي ١٢.٥٪ ١٢.٥٪ ١٥٪ وهذه المعدلات تعد مناسبة جدا شرط تحقيق عدة افتراضات، ومن محتمل أن يصل عدد السياح الأجانب القادمين إلى ليبيا لو استمرت بهذه المعدلات إلى ٢٥٢,٢٤٧ سائحا سنة

٢٠٢٥، ويصل عدد الزوار إلى ٣٥,٠٩٧ زائرا، وعدد السياح المحليين ١,٧١٤,١٣٣٨ سائحا، (الجدول ٨) ويتوقع وصول جملة السياح في سنة ٢٠٢٥ إلى ٢,٣١٦,٨٨٢سائح.

جدول (٨) تقدير عدد السائحين الوافدين إلى ليبيا والمحليين وفقا للتوجه الأول في الفترة ٢٠٠٩- ٢٠٢٥ (بالألف سائح)

السنة	عدد السياح			
	السياح الأجانب	الزائرون	السياح المحليين	الجملة
٢٠٠٩	٣٥,٦٩٢	٤٩,٥٩٤	١٨٣,١٨١	٢٦٨,٤٦٧
٢٠١٠	٤٠,٣٣٢	٥٦,٠٤١	٢١٠,٦٥٨	٣٠٧,٠٣١
٢٠٢٠	١٣٦,٩١٠	١٩٠,٢٣٦	٨٥٢,٢٣٠	١,١٧٣,٩٧٦
٢٠٢٥	٢٥٢,٢٤٧	٣٥٠,٤٩٧	١,٧١٤,١٣٨	٢,٣١٦,٨٨٢

المصدر: الهيئة العامة للسياحة، مركز المعلومات والإحصاء السياحي، تقارير غير منشورة، طرابلس.

ب-نمو أعداد السياح وفق التوجه الثاني:

وهو معدل تناقصي ظهر خلال السنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٢، ٢٠٠٧ واستمر حتى النصف الأول من سنة ٢٠٠٨، وسبب ذلك إجراءات التأشيرة التي سبق الإشارة، إليها وكذلك فرض مبلغ معين عند دخول البلاد، فكان معدل النمو المركب الشامل حوالي٦٪.

وإذا استمر هذا المعدل فسوف يتضاعف عدد السياح حوالي٣ مرات في سنة ٢٠٢٥ (الجدول ٩)، ويعد هذا النمو معتدلا إذا ما قورن بأعداد السياح في الدول المجاورة ذات المنتج المتقارب نوعا ما، وذلك إذا اعتبرنا إن أعداد الزوار سيتبع معدلات نمو السياح الأجانب لأن الظروف الجاذبة سيكون

لها أثر مشابه على الزوار الذين هم أجانب أيضا، ،أما السياح المحليون فسوف تزداد أعدادهم بنسبة أكبر باعتبار تحسين مستوى المعيشة وارتفاع مستوى الثقافة السياحية وانتشارها بين أفراد المجتمع، حيث تشكل بديلا مناسبا للسياحة بالخارج ،خاصة أنها لا تكلف الكثير ولا تحتاج إلى لغة أخرى ، ولا إلى إجراءات تأشيرة وترتيبات مكانية وزمنية تقيد وتحدد حركة السياح إلى جانب قرب المكان المقصود، لكل ذلك المميزات يتوقع أن تزداد أعداد السياح المحليين من ١٨٣١٨١ سائحا سنة ٢٠٠٩ إلى ٥٤٠٧٨٠ سنة ٢٠٢٥.

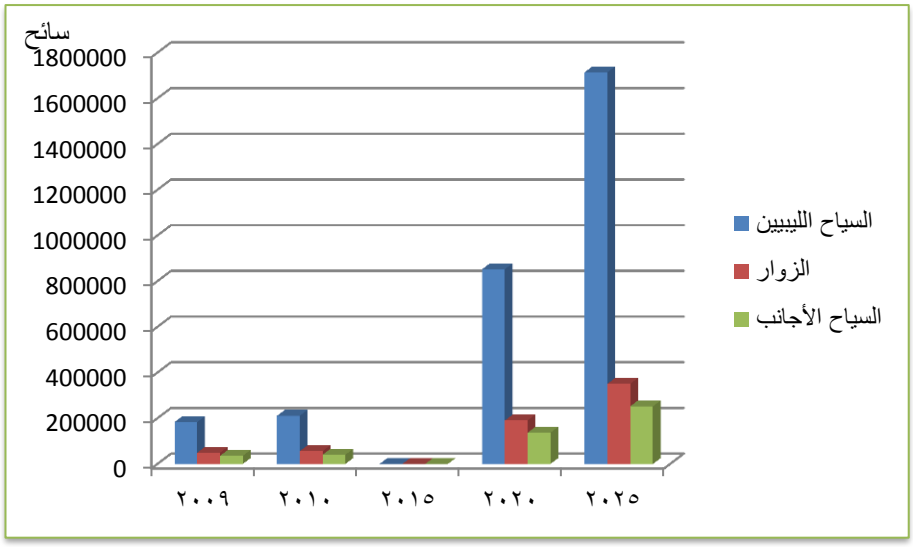

المصدر: الجدول (٨)

شكل (٢) تقدير عدد السائحين الوافدين إلى ليبيا والمحليين وفقا للتوجه الأول في الفترة ٢٠٠٩-٢٠٢٥

وعليه سيشهد جملة نمو السياح نموا ملحوظا إذا ما قورنا بالأعداد الصغيرة خلال سنة ٢٠٠٩ بالمقارنة بالسعة السياحية المتنوعة، مما يجعل النمو ظاهرا مهما صغر كميا.

جدول (٩) تقدير عدد السائحين الوافدين إلى ليبيا والمحليين وفقا للتوجه الثاني في الفترة ٢٠٠٩-٢٠٢٥

(بالألف سائح)

السنة	السياح الأجانب	الزائرون	السياح المحلين	جملة
٢٠٠٩	٣٥,٦٩٢	٤٩,٥٩٤	١٨٣,١٨١	٢٦٨,٤٦٧
٢٠١٠	٣٨,١٩٠	٥٣,٠٦٦	١٩٦,٠٠٤	٢٨٧,٢٦٠
٢٠٢٠	٧٥,١٢٦	١٠٤,٣٨٨	٣٨٥,٥٦٩	٥٦٥,٠٨٣
٢٠٢٥	١٠٥,٣٦٩	١٤٦,٤١٠	٥٤٠,٧٨٠	٧٩٢,٥٥٩

المصدر: الهيئة العامة للسياحة، مركز المعلومات والإحصاء السياحي،تقرير غير منشور، طرابلس.

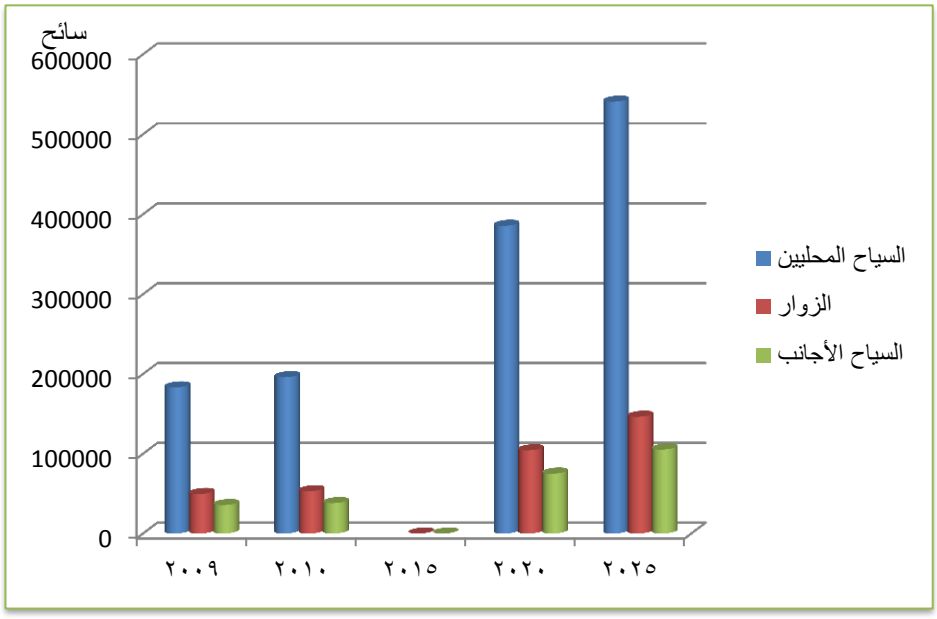

المصدر: الجدول (٩)

شكل(٣) تقدير عدد السائحين الوافدين إلى ليبيا والمحليين وفقا للتوجه الثاني في الفترة ٢٠٠٩-٢٠٢٥(بالألف سائح)

ج- توقعات نمو السياح في إقليم الجبل الأخضر:

- **وفقا للتوجه الأول:**

جاء هذا التوجه انطلاقا من معدلات النمو المسجلة خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، باعتبارها تمثل نموا متزايد يعكس تطور السياحة غير المقيدة، فوصل فيه معدل النمو السياح الأجانب والعرب ١٢٪ ، وبلغ للسياح المحليين ١٥٪، وبناء على ذلك يمكن أن يصل عدد السياح إلى ٦٩٦٣١ سائح سنة ٢٠٢٥ في الظروف العادية وعند استقرار المنطقة ، وما ينطبق على البلاد ينطبق على إقليم الدراسة من الناحية الأمنية والاستقرار.

الجدول (١٠) تقدير عدد السائحين الوافدين إلى إقليم الجبل الأخضر والمحليين وفقا للتوجه الأول من الفترة ٢٠٠٩-٢٠٢٥ (بالألف سائح)

السنة	السياح الليبيين	السياح العرب	السياح الأجانب	الجملة
٢٠٠٩	٥,٩٧٤	١,٩٨٢	٠,٥١١	٨,٤٦٧
٢٠٢٠	٢٧,٧٩٣	٦,٨٩٤	١,١٢٦	٣٥,٨١٣
٢٠٢٥	٥٥,٩٠٢	١٢,١٥٠	١,٥٧٩	٦٩,٦٣١

المصدر إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير تصدر عن الهيئة العامة للسياحة، مركز المعلومات والإحصاء السياحي .

وفقا للتوجه الثاني:

بحسب التوجه الثاني والذي وضعت به عدة شروط لدخول السياح لليبيا والذي تصل نسبة معدل النمو إلى ٦٪ ، كان من المفترض أن يصل جملة عدد السياح إلى حوالي ٤٧,٨١٨ سائحا بحلول عام ٢٠١٥ (جدول ١١)، إلا أن ظروف البلاد احالت دون ذلك، بل وصل نسبة السياح في الإقليم صفر. وربما بتحسن هذه الظروف الصعبة حتى سنة ٢٠٢٠، ثم سنة

٢٠٢٥ لتعود السياحة على ما كانت عليه قبل سنة ٢٠١١، بذلك من الممكن أن تصل عددهم إلى ٤٧,٨١٨ سائح تقريبا سنة ٢٠٢٥.

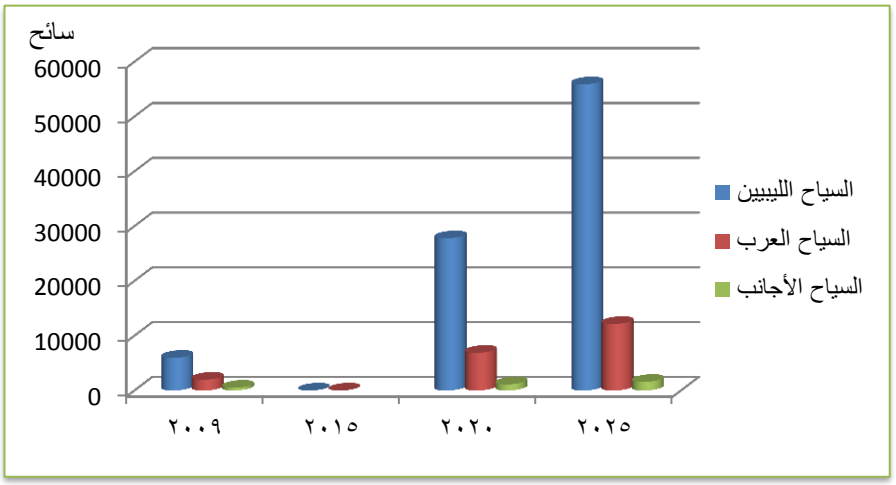

المصدر: جدول(١٠)

الشكل (٤) تقدير عدد السائحين الوافدين إلى إقليم الجبل الأخضر والمحليين وفقا للتوجه الأول من الفترة ٢٠٠٩-٢٠٢٥ (بالألف سائح)

جدول (١١) تقدير عدد السائحين الوافدين إلى إقليم الجبل الأخضر والمحليين وفقا للتوجه الثاني من الفترة ٢٠٠٩-٢٠٢٥ (بالألف سائح)

السنة	السياح الليبيين	السياح العرب	السياح الأجانب	الإجمالي
٢٠٠٩	٥,٩٧٤	١,٩٨٢	٠,٥١١	٨,٤٦٧
٢٠٢٠	١٢,٥٧٤	٥,٨٥١	١,٠٧٦	٢٢,٨٢٢
٢٠١٢٥	١٧,٦٣٦	٩,١٧٢	١,٥٠٩	٤٧,٨١٨

المصدر: الهيئة العامة للسياحة، مركز المعلومات والإحصاء السياحي ، تقرير غير منشور، طرابلس.

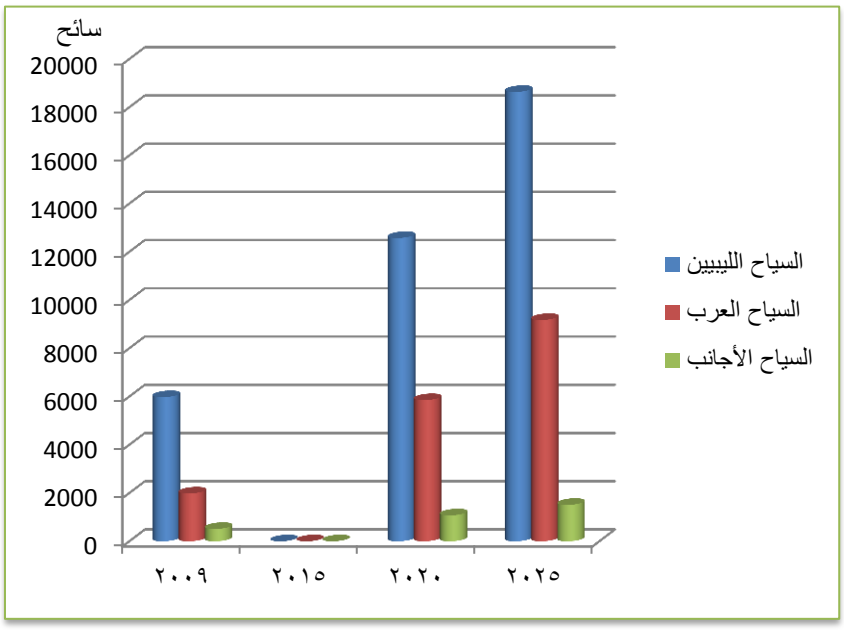

المصدر: جدول (١١)

الشكل (٥) تقدير عدد السائحين الوافدين إلى إقليم الجبل الأخضر والمحليين وفقا للتوجه الثاني من الفترة ٢٠٠٩–٢٠٢٥

النتائج

أسفرت الدراسة السابقة عن العديد من النتائج نجملها في ما يلي:

– ظهور واضح لقطاع السياحة في نصف العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي وذلك في الدراسات التخطيطية لإقامة العديد من البنية الفوقية والتحتية ، بل وخلال هذه السنوات نفذ بعض من هذه المشاريع بالرغم من أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب أو حتى المخطط له، وهذه نتيجة لحداثة الدولة في هذا المجال.

– بداية الاهتمام بالسياحة والمواقع السياحية من خلال الخطط السياحية الموضوعة بعد عام ٢٠٠١، وبدأ التحسن والاهتمام واضح على قطاع السياحة، وهذا الاهتمام ظهر على حجم الاستثمارات السياحية شمل كل الأقاليم السياحية، والتي استمر حتى عام ٢٠١٠، ثم سرعان ما توقف هذا التحسن بعد ذلك.

– عدم رصد ميزانية لتنفيذ ما تم تخطيطه، وهذا أثر على تنفيذ المشروعات، واسهم في ضعف أداء المرافق السياحية بليبيا بصفة عامة، وبإقليم الدراسة بصفة خاصة، بل أدى إلى عدم تنفيذها أو تختصر في عددها أو حجمها.

– ظهور العديد من المشاكل السياسية التي تواجه التنمية السياحية في السنوات الأخيرة، مما جعل هذه التنمية تتوقف تماما، لذلك تقترح الدراسة ما يلي:

– التغلب على الصعوبات والمشكلات السياسية التي تواجهها البلاد .

– ضرورة استخدام السياحة كمحرك يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نمواً التي تمتلك المصادر والموارد السياحية.

– الأخذ بمبدأ التخطيط السياحي لتحقق التكامل في التنمية بين القطاعات كافة ، والتطابق والتوافق بين الطلب السياحي والمنتج السياحي المقدم، وأيضاً تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة.

المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية:

١- الهيئة العامة للسياحة والصناعات التقليدية (٢٠٠٨)، مشروع تحديث المخطط العام في ليبيا المرحلة الثانية والثالثة، "الأفاق المستقبلية والمخطط الاستراتيجي في ليبيا"، طرابلس.

٢- الهيئة العامة للسياحة والصناعات التقليدية (٢٠٠٨)، المخطط العام للسياحة في ليبيا، طرابلس.

٣- ـــ (٢٠١٠)، مركز المعلومات والإحصاء السياحي، تقرير حول أعداد السياح القادمون إلي ليبيا، طرابلس.

٤- أيمن عبدالمطلب التمامي(٢٠١٠)، التحليل الجغرافي لشبكة الطرق المرصوفة وأثرها على التنمية السياحية في شمال سيناء، بحث مقدم بالمؤتمر الجغرافي الدورة ١٢ بقسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية.

٥- رعد مجيد العاني (٢٠٠٨)، تكنولوجيا التنظيم السياحي، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، الأردن.

٦- صلاح الدين عبد الوهاب(١٩٨٨)، تخطيط الموارد السياحية، دار الشعب، القاهرة.

٧- عبير أحمد عطية (١٩٨٧) الجغرافية السياحية، مطابع المنوفية، المنوفية، مصر.

٨- فتحية العمامي (٢٠٠٥)، التخطيط السياحي في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافية ،كلية الآداب، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا.

٩- فؤادة البكري (٢٠٠٤)، التنمية السياحية في مصر والعالم العربي، عالم

الكتاب، القاهرة.

١٠- كمال عبد القادر ولي،(١٩٨٦)، أثر المواصلات على السياحة في الوطن العربي، مجلة النقل البري، مجلة سنوية، وزارة النقل والمواصلات، العدد ١٠، صنعاء.

١١- محمد الخطيب (٢٠١١)، السياحة – تحديد – تأثير – تخطيط، دار النفائس، بيروت .

١٢- محمد الصريفي(٢٠٠٩)، مهارات التخطيط السياحي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

١٣- محمد المهدوي(١٩٨٩)، جغرافية ليبيا البشرية، جامعة قاريونس، بنغازي.

١٤- مصلحة التخطيط العمراني للشعبيات،(٢٠٠٥)، مشروع إعداد مخططات الجيل الثالث للتنمية السياحية(٢٠٠٠ – ٢٠٢٥) النطاق السياحي الجبل الأخضر، بنغازي.

١٥- منال شوقي (٢٠١١)، جغرافية السياحة، دار الوفاء للنشر والطباعة، الإسكندرية .

١٦- هيئة تشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي (٢٠٠٩)، تقرير حول المشاريع الاستثمارية السياحية، طرابلس.

ثانيا: باللغة الأجنبية

1- John Lea,(1988) Tourism and Development in the third World,(N.Y: Routlege chapman and Hall, Inc) .

2- Poon. A.(1993):Tourism Technology and Comparative strategies, Bristol :Lcaper ,and Gard Ltd .